الاستحسان عند ابن جني

تاريخ استلام البحث ١٩٩٤/١٠/١٩ تاريخ قبوله ١٩٩٥/٦/٢٧

محمود عبد الله جفّال *

ملخّص

يعالج هذا البحث لوناً من ألوان الدرس اللغوي المتأثر بأساليب فقهاء الشريعة ومصطلحاتهم، فإن الاستحسان وهو في الأصل مصطلح فقهي يستخدم في أصول الفقه، وهو أحد الأدلة الفقهية عند الحنفية ـ قد استعاره ابن جنّي مصطلحاً ومفهوماً ليعلّل لخروج بعض ألفاظ اللغة عن الأوزان القياسية التي رسّخها اللغويون على الا يوصف هذا الخروج بالشذوذ. وكان ابن جنّي في تعليلاته محتذياً لشيوخه البصريين الذين عالجوا المواضيع اللغوية نفسها ولكنهم لم يكونوا يستخدمون (الاستحسان) وصفاً لها، بل نراهم يذكرون تعبيرات أخرى كطلب الخفة أو كراهة الاستثقال علّة لخروج الألفاظ عن أقيستها المطردة؛ حتى ابن جنّي نفسه لم يشر إلى مصطلح الاستحسان في جميع كتبه إلا في الباب الخاص المعقود له في الخصائص رغم انه كرّر الأمثلة وطريقة المعالجة في الخصائص وغيره.

ولم يتبع ابن جنّي من علماء العربية في معالجة موضوع الاستحسان إلا اثنان هما: أبو البركات الأنباري والسيوطي.

* أستاذ مساعد، قسم اللغة العربية وآدابها، كلية الآداب، الجامعة الأردنية.

مدخل البحث:

نظر اللغويون العرب القدامى في تراث العربية الذي جمعوه من مصادره المتنوعة، ثم اسْتَقْرَوْه ودرسوه، ثم استخرجوا منه قواعدهم من نحو وتصريف وبلاغة وغير ذلك.

وقد بهرهم في اثناء درسهم فصاحة العرب وحسن تأليفهم لألفاظهم وجمال تعبيرهم سواء من حيث اختيارهم للألفاظ أو من حيث تأليفهم جملهم، ففي مجال تأليف الألفاظ أشار علماء العربية الى أن العرب قد ألفوا من الألفاظ ما حسن نطقه، وسهل على اللسان جريه وما كان أبعد عن الثقل عند الكلام به. فقد لحظ اللغويون ايضاً تحامي العرب ما يستثقل من الألفاظ فقد قرّر سيبويه (أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، ت ١٨٠ هـ) ذلك في قوله: «وأعلم أن الشيء قد يقل في كلامهم، كراهية أن يكثر في كلامهم ما يستثقلون»[١] وها هو ذا أبو الفتح عثمان بن جنّي (ت ٣٩٢م) يرى أن واضع اللغة لما أراد صوغها، وترتيب أحوالها، هجم بفكره على جميعها، ورأى بعين تصوره وجوه جملها وتفاصيلها، وعلم أنه لا بد من رفض ما شنع تألفه منها، نحو: هع، وقجّ، وكقّ، فنفاه عن نفسه، ولم يمرره بشيء من لفظه، وعلم أن ما طال وأملّ بكثرة حروفه لا يمكن فيه من التصرف ما أمكن في أعدل الأصول وأخفها وهي الثلاثي»[٢].

ومع ذلك فقد ورد عن العرب من الألفاظ ما استثقل النطق بها. ولما كان من مصادر العربية لهجات قبليّة مختلفة فقد رُوي عن العرب ألفاظ متعددة كان بعضها أسهل نطقاً من الأخرى حتى في الألفاظ ذات الدلالة الواحدة.

ولم يغفل اللغويون دراسة مثل هذه الظواهر اللهجية فقد أُثِرَ عنهم استثقال ألفاظ واستخفاف أخرى. وكان هذا مجال الدرس اللغوي، في حين انصب اهتمام البلاغيين على دراسة مظاهر تأليف الجمل والعبارات. وقد أضاف هؤلاء إلى دراسة التركيب تتبّع أسباب اختيار الفصحاء من العرب ـ وكذلك الأباء والخطباء ـ ألفاظا معينة وترك أخرى لا لشيء إلا من اجل غاية جمالية تتعلق بصياغة هذه الالفاظ. فعلى سبيل المثال لا الحصر أبرزوا حسن ألفاظ من مثل: ديمة، ومزنة وأشاروا إلى كثرة استخدام الادباء لهما في حين يقلّ استخدام لفظة (البعاق) التي تحمل المعنى نفسه.

ويمكننا أن نجمل اتجاهات ألفاظ اللغة من حيث إبراز حسن تأليفها بتصنيفها إلى قسمين: قسم يتعلق بدراسة تأليف / أو صياغة الالفاظ، وقسم آخر يتعلق بتركيب العبارات والجمل. وقد لمسنا هذا التصنيف واضحا جليا في كتاب ابن سنان الخفاجي (ت ٤٦٦هـ) المسمى: سر الفصاحة، والذي يذهب إلى أن استحسان اللفظة مرده إلى حسن التركيب النغمي. ولذلك تتبع دراسة الحروف وأصواتها، ثم أتبع ذلك بدراسة تأليف الالفاظ، ثم دراسة

تركيب الجمل»[٣].

وأما اللغويون فقد فسّروا وعلّلوا تأليف الألفاظ وصياغتها، كما تناولوا بالدرس والتحليل تنوع الصيغ وما يكتنفها من إعلال وإبدال. وقد توصلوا - رغم الخلافات الظاهرة أحياناً بينهم - إلى وضع الأقيسة والأسس التي تبين كيفية صياغة المشتقات من أصولها، ولحظوا أن بعض المشتقات مطردة وبعضها الآخر غير مطردة التأليف في الألفاظ التي تحوي في أصولها أحد حروف اللين، وقد أطلق على المشتقات غير المطردة مصطلح (الشواذ). واختلف علماء اللغة في نظرتهم إلى الشواذ؛ فكان البصريون ومن شايعهم يتأولونها ليردّوها إلى الأصل الذي ينتظم الكثير، ولم يكونوا يقيسون عليها، على حين قبلها الكوفيون مستندين إلى أنها ذات أصول عربية وتعزى إلى لهجات العرب، أي أنها مستعملة، وتوسعوا فيها وقاسوا عليها.

وصنّف ابن جنّي الألفاظ من حيث الاطراد والشذوذ إلى أربعة أنواع:

١ - مطرد في القياد والاستعمال.

٢ - مطرد في القياس شاذ في الاستعمال.

٣ - مطرد في الاستعمال شاذ في القياس.

٤ - شاذ في القياس والاستعمال.»[٤]

ورغم هذا التصنيف فإن من الألفاظ المصنفة في الشواذ ما يمكن أن يكون لصياغتها علة مقبولة ومعقولة؛ فقد أشار اللغويون إلى علل خروج الألفاظ عن قواعد صياغتها المطردة، فذكروا من ذلك: الخفة، وكراهة الاستثقال، وكراهة تكرير الحروف... وقد أطلق على الأحوال التي صيغت هذه الألفاظ بمقتضاها تسميات مختلفة لعلّ من بينها (الاستحسان)

أولاً: المفهوم والمصطلح:

لعل من أهم قضايا اللغة التي احتذاها اللغويون في درس العربية قضية الأصول (في اللغة والنحو). وقد أقرّ ابن جنّي بتأثره بمناهج أصول الفقه حيث أشار في مقدمة كتابه القيّم (الخصائص) الى ذلك بقوله: «وذلك أنّا لم نر أحداً من علماء البلدين (أي البصرة والكوفة) تعرض لعمل أصول النحو على مذهب أصول الكلام والفقه» فلذلك قام هو بهذا العمل الجليل.[٥].

ويعترف ابن جنّي صراحةً في موضع آخر من كتابه أن اللغويين قد احتذوا حذو الفقهاء في استخراج العلل والأقيسة، فيقول: «وكذلك كتب محمد بن الحسن رحمه اللّه[٦].

ينتزع أصحابنا[٧] من العلل لأنهم يجدونها منثورة في أثناء كلامه فيجمع بعضها إلى بعض بالملاطفة والرفق».[٨]

ولو استعرضنا أبواب الخصائص لرأينا عدداً لا بأس به من الأبواب مستعاراً من أبواب الفقه ومصطلحاته، نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر أبواب: تخصيص العلل[٩]، ونقض العادة،[١٠] وخلع الأدلة[١١]، وتكافؤ الأدلة[١٢]، إلى جانب باب الاستحسان.

ولما كان الاستحسان «أحد الأدلة عند الحنفية»[١٣] فقد استعاره اللغويون لمعالجة بعض القضايا اللغوية، وكان ابن جنّي أول من استخدم المصطلح في الدرس اللغوي ثم تابعه غيره في أمور تتعلق بدراسة الأصول في العربية على منهج دراسة الأصول في الفقه.

والاستحسان في اللغة «هو عدّ الشيء واعتقاده حسناً»[١٤] وفي الاصطلاح: «العدول بالمسألة عن حكم نظائرها إلى حكم آخر لوجه أقوى يقتضي هذا العدول». ويذهب الخوارزمي إلى أنه «قياس لكنه خفي غير جليّ».[١٥]

ويرى الشريف الجرجاني أن الاستحسان «اسم لدليل من الأدلة الأربعة يعارض القياس الجلي، ويُعمل به إذا كان أقوى منه، سمّوه بذلك لأنه في الأغلب يكون أقوى من القياس الجلي، فيكون قياساً مستحسناً. قال الله تعالى: «فبشر عباد الذين يستمعون القول فيتبعون أحسنه». وترك القياس والأخذ بما هو أرفق للناس»[١٦]

ويذهب بعض الدارسين المحدثين إلى أن الاستحسان يطلق على أمرين: أحدهما العدول عن موجب قياس جلي إلى قياس خفي أقوى منه؛ وثانيهما: استثناء مسألة جزئية من أصل كلّي لدليل شرعي خاص هو أقوى منه يقتضي هذا الاستثناء.[١٧]

ويذهب بعض الفقهاء إلى تقسيم الاستحسان إلى قسمين: الاستحسان القياسي وهو العدول بالمسألة عن حكم القياس الظاهر إلى حكم مغاير بقياس آخر أدق وأخفى من الأول، ولكنه أقوى حجة، وأسد نظراً، وأصحّ استنتاجاً. والقسم الآخر: استحسان الضرورة، وهو ما خولف فيه حكم القياس نظراً إلى ضرورة موجبة أو مصلحة مقتضية سدّاً للحاجة أو دفعاً للحرج، هذا عندما يلوح في اطراد القياس سوء النتائج».[١٨]

وقد يختلف الدارسون حول ما أراده ابن جنّي من الاستحسان فهذا هو ذا محقق الخصائص يرى أن تعريف الاستحسان الذي ذهب اليه بعض متأخري الحنفية (أي أن الاستحسان عبارة عن «دليل يقابل القياس الجلي الذي تسبق اليه الافهام») ينقاد مع ما أراده ابن جنّي في الاستحسان.[١٩] وضرب المحقق مثلاً من الألفاظ التي ذكرها ابن جنّي (الفتوى) فإن صيغة هذه اللفظة كان يجب الا يجري فيها إعلال، فيقال: الفتيا ولكنّ العرب عدلت عن هذا إلى الفتوى؛ وذلك للتفريق بين الاسم والصفة، فعلى ذلك فإن القياس الجليّ أن يكون:

الفتيا. أما القياس الخفي - وهو التفريق بين الاسم والصفة - فأن يقال: الفتوى؛ وهو الاستحسان[٣٠]. وسيجري تحليل هذا المثال وأضرابه فيما بعد بإذن اللّه.

ولم يعط ابن جنّي تعريفاً صريحاً ومباشراً لمصطلح الاستحسان غير انه بدأ باب الاستحسان بأن ذكر «أن علّته ضعيفة غير مستحكمة» ثم بيّن الفائدة العملية منه، وهو «أن فيه ضرباً من الاتساع والتصرف».[٣١]

ويعرض أبو البركات الأنباري (ت ٥٧٧ هـ) مواقف سابقيه من الاستحسان، ويذكر اختلافهم من حيث الأخذ به وعدم الأخذ؛ فالذين ذهبوا إلى عدم الأخذ به احتجوا لذلك بما «فيه من التحكم وترك القياس». وأما الذين أخذوا به فانقسموا إلى فرقتين، قالت إحداهما في تعريفه: «هو ترك قياس الأصول لدليل»، وذهبت الأخرى إلى القول بأنه «هو تخصيص العلّة». وردّ الأنباري قول من رأى «أن الاستحسان هو ما يستحسنه الإنسان من غير دليل».[٣٢]

كان ابن جنّي أول من استخدم مصطلح الاستحسان في علوم اللغة؛ فقد عقد له باباً في كتابه (الخصائص). والحقيقة أنّ ما كان يشغل بال ابن جنّي ليس الموقف الفقهي من الاستحسان بل تعليل ظواهر لغوية يتعلق أكثرها بقضيتي الإعلال والإبدال، وذلك من خلال فكرتين تتعلقان بأصول اللغة - مثلما تتعلقان بأصول الفقه -، أولاهما: ذكر العلّة، وإثبات أنها أمر لم يغفل عنه النحويون وإن لم يكن أكثرهم قد أحاط بكل أبعاده ومراميه.

والحق أن العلة في اللغة - مثلما هي في الفقه - كانت مجال التأويلات والاختلافات بين العلماء. وقد اعترف الأقدمون بهذه الاختلافات، فهذا هو الزّجاجي (ت ٣٣٧ هـ) ينسب إلى شيخ البصريين الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت ١٧٥ هـ) قوله في بيان علل النحو: «إنّ العرب نطقت على سجيتها وطباعها، وعرفت مواقع كلامها، وقام في عقولها علله، وإن لم ينقل ذلك عنها، واعتللت أنا بما عندي أنه علة لما عللته منه؛ فإن أكن أصبت العلة فهو الذي التمست، وإن تكن هناك علّة له فمثلي في ذلك مثل رجل حكيم دخل داراً محكمة البناء، عجيبة النظم والأقسام، وقد صحت عنده حكمة بانيها بالخبر الصادق أو بالبراهين الواضحة، والحجج اللائحة، فكلما وقف هذا الرجل في الدار على شيء منها قال: إنما فعل هذا لعلة كذا وكذا، ولسبب كذا وكذا، سنحت له وخطرت بباله محتملة لذلك، فجائز أن يكون الحكيم الباني للدار فعل ذلك للعلّة التي ذكرها هذا الذي دخل الدار، وجائز أن يكون فعله لغير تلك العلة، إلا أن ذلك مما ذكره هذا الرجل محتمل أن يكون علّة لذلك. فإن سنح لغيري علّة لما عللته من النحو هو أليق مما ذكرته بالمعلول فليأت به»[٣٣].

والفكرة الثانية هي القياس، هذا الذي برع فيه ابن جنّي وشيخه أبو علي الفارسي متتبعين في ذلك أثر علماء اللغة البصريين. وتجدر الاشارة هنا إلى الترابط الوثيق بين

مفهومي القياس والعلة في كل من الفقه واللغة. وقد تمثل، ابن جنّي هذين المفهومين في الفقه وخاصة في مذهب الإمام أبي حنيفة، فأورد أبواباً متعددة في الخصائص ردّد فيها أقسامهما وطبقها على عدد من القضايا اللغوية، ومن ذلك باب الاستحسان الذي حاول فيه ابن جنّي تفسير (أو تعليل) خروج بعض صيغ الألفاظ على الأقيسة والأوزان التي استقراها اللغويون من خلال التراث اللغوي العربي. لقد اعترف ابن جنّي أن علل النحويين ضعيفة[٢٤]؛ ولذلك لم يكن له بدّ من أن يلجأ إلى باب الاستحسان يفسر من خلاله خروج الألفاظ عن مقاييس العربية التي ترسخت في الدرس اللغوي. ولم يكن باب الاستحسان منفرداً في هذا الأمر، بل تقدم بابَ الاستحسان أبوابٌ متفرقة في الخصائص لهامساس بموضوعي: العلة والقياس. ويلاحظ أن أكثر ما ذكره ابن جنّي في موضوع الاستحسان يرتبط ارتباطاً وثيقاً بما ورد في هذه الأبواب. وقد يتكرر المثال الواحد في عدد منها. وسنتبين ذلك حين نعرض لأمثلة ابن جنّي في الاستحسان إن شاء اللّه.

ثانياً: أضرب الاستحسان:

أورد ابن جنّي للاستحسان عدة أضرب، كما ذكر ألفاظاً متفرقة؛ فأما الأضرب فبدأها بما وصفه بأنه «ترك الأخفّ إلى الأثقل»، ومثّل له بألفاظ منها: الفَتْوى، والبَقْوى، والتُّقْوى، والشروى. ويلاحظ أن هذه الألفاظ بوزن «فعْلى». ويأتي هذا الوزن في العربية في الأسماء والصفات. وأصل صياغة هذا الوزن أن يكون بالياء لا بالواو غير أن العرب قلبوا الياء واواً «من غير استحكام علّة أكثر من أنّهم أرادوا الفرق بين الاسم والصفة».[٢٥]

وإذا كان هذا القلب يبدو في باب الاستحسان وكأنّ له علة، وهي علّة معنوية وليست لفظية؛ فإن ابن جنّي يقرّر أن هذا التفريق بين الاسم والصفة ليس مطّرداً في ألفاظ كثيرة في اللغة. وقد سبق لابن جنّي أن تناول هذه الألفاظ في باب (علل العربية) الذي بين فيه أن الياء تغلب على الواو في مثل لام (فعْلى) في الصفات. فإذا صيغت الأسماء على (فَعْلى) فتغلب الواو نحو: الفَتْوى، والتُّقْوى، والرُّعْوى وغيرها. وقد بيّن أبو الفتح أن الأصل في هذه الواو أن تكون ياء، غير أن العرب قد «ملّوا ذلك إلى أن قلبوا الياء واواً قلباً ساذجاً، أو كالساذج لا لشيء أكثر من الانتقال من حال إلى حال».[٢٦]

ولم يكن ابن جنّي السابق إلى تناول هذا الموضوع، بل سبقه في ذلك علماء اللغة وخاصة البصريين. فقد تناول بعض اللغويين الأوائل هذه الألفاظ وعلّلوا قلب الياء واواً في أبواب الإعلال والإبدال، ومجمل معالجاتهم تنصب على ان سبب هذا الاعلال هو التفريق بين الاسم والصفة؛ فهذا هو ذا سيبويه يذكر أن العرب «فرقوا بين فَعْلى اسماً وبين فَعْلى صفة

في بنات الياء التي الياء فيها لام؛ وذلك قولهم: شَرْوى وتَقْوى في الأسماء. وتقول في الصفات: صَدْيا وحَزْيا، فلا تقلب».[٢٧]

وذكر سيبويه أيضا سبب (أو علّة) هذا القلب؛ ذلك أن إعلال الواو والياء يكون اذا وردن لامات، وذلك لأنهنّ «أشدّ اعتلالاً، وأضعف لأنهن حروف إعراب، وعليهن يقع التنوين، والإضافة إلى نفسك، والتثنية والإضافة».[٢٨]

وكذلك شرح ابن جنّي علّة إبدال الواو من الياء إذا كانت لاماً «وذلك أن الياء أخف من الواو، وقد غلبت الواو في أكثر المواضع حتى أبرّت عليها، فأرادوا أن يعوّضوا الواو من كثرة دخول الياء عليها فقلبوا الياء واواً». وقد كرّر ابن جنّي ما ذكره سيبويه من أن الاعتلال خصّ باللام دون الفاء والعين «لأنها أقبل للتغيير لتأخرها وضعفها. «ثم تساءل ابن جنّي: «فهلاّ كان هذا القلب في الصفة دون الاسم.؟» فأجاب عن تساؤله بأن بيّن أن «الواو أثقل من الياء؛ فلما اعتزموا قلب الأخف إلى الأثقل ـ لضرب من التوسع في اللغة ـ جعلوا ذلك في الأخف؛ لأنه أعدل من أن يجعلوا الأثقل في الأثقل، والأخف هو الاسم، والأثقل هو الصفة لمقاربتها الفعل».[٢٩]

٢ – والضرب الثاني الذي ذكره ابن جنّي للاستحسان هو: الحاق نون التوكيد اسم الفاعل تشبيهاً له بالفعل المضارع، واحتج له بقول الراجز:

أَريتَ إنْ جئتُ به أمْلُودا مُرَجَّلاً ويلبسُ البُرُودا

أقائلُنَّ احضروا الشهودا

ولم يذكر ابن جنّي مثالاً ثانياً له. والشاهد فيه قوله: أقائلُنَّ. وقد قرر أبو الفتح أن «إلحاق نون التوكيد» في هذا المثال استحسان «لا عن قوة علّة، ولا عن استمرار عادة»، بل لقد أضاف أنه لا يجوز القياس عليه ولا جعله مثالاً يحتذى. وهذا يحمل في العادة على ما طرحه ابن جنّي في موضوع الاطراد والشذوذ ذلك أن ما كان منه (مطرداً في الاستعمال شاذاً في القياس) لا يجوز القياس عليه، بل نؤديه كما ورد في اللغة.[٣٠]

ولعل ما قام به الراجز في المثال السابق يمكن أن يندرج تحت ما يسميه بعض اللغويين المحدثين بالقياس الخاطىء،[٣١] وقياسه هنا حمل اسم الفاعل على الفعل المضارع للتشابه بينهما أحياناً في العمل والمعنى؛ فقد ذكر سيبويه في باب (اسم الفاعل الذي جرى مجرى الفعل المضارع) أن «قولك: هذا ضاربٌ زيداً غداً، فمعناه وعمله مثل: هذا يضرب زيداً غداً، «فهذا جرى مجرى الفعل المضارع في العمل والمعنى منوناً»[٣٢].

وعرّف ابن هشام الأنصاري (ت ٧٦١ هـ) اسم الفاعل بأنه «الوصف الدال على الفاعل، الجاري على حركات المضارع وسكناته».[٣٣]

فإذا كانت هذه حال اسم الفاعل والفعل المضارع فلا غرو إذن من اتصال حالة من حالات الفعل المضارع باسم الفاعل؛ أي مباشرة نون التوكيد الثقيلة له، وتصبح (اقائلُنّ) الواردة في الشاهد أعلاه نظير قولنا: يقولَنّ.

٣ - والضرب الثالث في الاستحسان لدى ابن جنّي هو: قلب الواو ياءً إذا وقع ساكن بين الكسرة والواو. ومن الأمثلة على ذلك الألفاظ التالية: صِبْيَة، وقِنْيَة، وعذي، وبِلْي سفر، وناقة عِلْيان، ودبّة مِهْيار. وقد بيّن ابن جنّي أن أصل الياء فيهنّ جميعاً واو؛ وذلك أن قِنْية من قَنَوت، وصِبْية من صَبَوت، والأصل فيها: صِبْوَة.[٣٤]

وقد علل ابن جنّي لهذا القلب في كتابه (سرّ صناعة الإعراب) بأن العرب «قد أبدلوا الياء من الواو إذا وقعت الكسرة قبل الواو، وإن تراخت عنها بحرف ساكن؛ لأن الساكن لضعفه ليس حاجزاً حصيناً، فلم يُعتدّ فاصلاً، فصارت الكسرة كأنها قد باشرت الواو، ولا يقاس على ذلك، وذلك قولهم: صِبْية وصِبْيَان، والأصل صِبْوة وصِبْوان لأنه من صبوت صَبْوَاً، فقلبت الواو ياءَ لكسرة الصاد ولم تفصل الباء لضعفها بالسكون».[٣٥]

وقد أدرك أبو الفتح أن هذا غير مطرد في اللغة، وذلك لاختلاف اللهجات العربية، فاستدرك على كلامه السابق بقوله «وقد قالوا أيضاً: صِبْوان، فأخرجوها على أصلها، وقالوا أيضاً: صُبْوان وهو نحو صِبْوان. «واستطرد ابن جنّي بأن بيّن تنوع نطق العرب لهذه اللفظة فذكر أن بعض العرب قالوا: صُبْيان - بضم الصاد وبالياء -، وذهب إلى أن فيه من النظر أنه ضمّ الصاد بعد أن قلب الواو ياء في لغة من كسر الصاد، فقال: صِبْيان، فلما قلبت الواو ياء للكسرة، وضمّت الصاد بعد ذلك أُقرّت الياء بحالها التي كانت عليها في لغة من كسر.»[٣٦]

وكذلك أشار ابن جنّي إلى اختلاف مذاهب اللغويين في ترجيح صيغة على أخرى، وإن كان ابن جنّي يميل غالباً مع ما يذهب إليه البصريون؛ فهو مثلاً يثبت ما يذهب اليه البصريون في أن قِنْية من قَنَوْت، ولكنه يورد ما يذهب اليه الكوفيون في أنها من قَنَيْت.[٣٧]

وينطبق هذا - أي الأصل بالواو والياء في مثل قنوت وقنيت - على عدد من الألفاظ ذكرها ابن جنّي في باب الاستحسان؛ وهي بالاضافة إلى صِبْية وقِنْية: عِذْي، وبِلْي سفر، وناقة عِلْيان، ودبّة مِهْيار[٣٨]. فقد قالت العرب: أرض عِذْيٌ، وطعام عِذْي. وقالوا في جمع عذاة: عَذَوات، بالواو. وقد قال بعض العرب في صفة أرض: قد حفتها الفَلَوات، وبعجتها العَذَوات.[٣٩]

وأما بلْي سفر، فقد قالت العرب: بِلْو أيضاً. وجعل ابن جني منه البلْوى ولكنه استدرك على هذا بقوله: «وإن لم يكن فيها دليل، إلا أن الواو مطردة في هذا الأصل». وذهب محقق الخصائص الى احتمال أن تكون الواو في (البَلْوى) بدلاً من الياء كالفَتْوى والتُّقْوى.[٤٠]

ويرى ابن جنّي أن عليان في قول العرب: ناقة عِلْيان هي من عَلَوت، وأضاف انه يقال لها ايضاً: ناقة سِناد، اي اعلاها متساند إلى أسفلها، ومنه سندنا إلى الجبل اي علونا.[٤١]

وأما مِهْيار فقد ذهب ابن جنّي إلى أنه من قول العرب: هار يهور، ومنه تهوّر الليل؛ غير انه روي عن أبي الحسن (يرجح أنه الأخفش الأوسط سعيد بن مسعدة ت ٢١٥هـ) أنه حكى أن أصل مِهْيار من هار يهير بجعل الياء لغة فيه، وليس من هار يهور.[٤٢]

وذكر ابن جنّي في كتابه سر صناعة الاعراب في باب (ابدال الواو من الياء المبدلة) أن أصل الياء في (ديمة) واو، وذكر اننا نقول في تصغيرها: «دُوَيْمة»، وفسر ذلك بقوله" «فليست الضمة هي التي اجتلبت الواو، وإنما اصل الياء فيها واو من الدوام. فلما فقدت الكسرة من الدال رجعت الواو التي كانت قلبت ياءً للكسرة؛ الا ترى أنك تقول في وزن (فَعْلة) منها: دَوْمة، فتجد الواو فيها ثابتة، وإن لم تكن هناك ضمة».[٤٣]

وقد ذكر ابن جنّي علّة إبدال الياء من الواو في (ديمة) في كتابه (التصريف الملوكي ص ٢٠-٢١)، وذلك انها تبدل من الواو إذا سكنت وانكسر ما قبلها غير مدغمة، ولم يذكر ابن جنّي مصطلح الاستحسان في غير كتابه (الخصائص). ويذهب محقق (التصريف الملوكي) أن لفظة ديمة هي من الكلمات التي «تحفظ ولا يقاس عليها».[٤٤]

ومن الألفاظ التي ذكرها ابن جنّي من هذا الضرب: غَدْيان، وقياسه: غَدْوان من غَدَوْت. والغَدْو والغَدُوّ من غدا يغدو، وهذا يدل على زمن.[٤٥] وكذلك عَشْيان، وقياسه عشوان من عشوت، وهو زمن العشيّ.

وهكذا نرى أن ابن جنّي قد أورد هذه الألفاظ في باب الاستحسان في (الخصائص) تيّقناً منه أن بعض أهل اللغة قد استحسنوا إبدال الواو فيها ياءً. ولكنّ ذلك لم يكن مطرداً إذ ورد معظم هذه الألفاظ بروايتين، وتبعاً لذلك انقسم اللغويون في إيرادها بالواو - على الأصل - مرة، وبالياء مستحسنة مرة أخرى. ولم يكن دون علّة معقولة إذ ليس في هذا الإبدال قسر وتكلّف، بل مرده إلى الاختلاف اللهجي.

٤ - والضرب الرابع من الاستحسان الذي ذكره ابن جنّي ألفاظ وصفها بانها «ما يخرج تنبيها على أصل بابه». ومن هذه الألفاظ: استحوذ، وأغيلت المرأة، واطولت، ومطيبة للنفس، ويؤكرم.[٤٦]

فأما «استحوذ» فقد وردت في قوله تعالى «استحوذ عليهم الشيطان» (المجادلة ١٩) وقد عدّها ابن جني في باب (الاطراد والشذوذ) من المطرد في الاستعمال الشاذ في القياس. وفيه قرر أبو الفتح «أن الشيء إذا اطرد في الاستعمال وشذّ عن القياس، فلا بدّ من اتباع السمع الوارد به فيه نفسه لكنّه لا يتخذ أصلاً يقاس عليه غيره». فإنّ (استحوذ) - ومثلها

استصوب - إذا سُمعا فيجب الاقتصار عليهما ولا نتجاوز هما إلى غيرهما؛ إذ لا يجوز أن نقول في استقام: استقوم، ولا في استساغ: استسوغ، ولا في استباع: استبيع.. لأنه لم يسمع عن العرب.[٤٧]

لقد احتذى ابن جنّي في موقفه من هذه الألفاظ حذو شيوخه من البصريين؛ فهذا سيبويه يذكر: أجود، وأصول، واستحوذ، واستروح، وأغيل وغيرها. ثم يبين أن «هذا فيه اللغة المطردة إلا أنهم - أي العرب - لم نسمعهم قالوا إلا استروح اليه، وأغيلت، واستحوذ».[٤٨]

وقد ردّد اللغويون البصريون ما جاء في كتاب سيبويه، فهذا المازني (أبو عثمان ت ٢٤٨ هـ) يذكر الألفاظ الآنفة الذكر، ويبين أن الأصل أن يجري فيها الاعتلال «ويجري على قياس الباب المطرد». غير أنه استثنى من ذلك «استحوذ، وأغيلت المرأة، فإنّا لم نسمعهما معتلين في اللغة»، ثم ختم قوله بأن رسّخ نظرة لغوية احتذاها من جاء بعده كأبي علي الفارسي وتلميذه ابن جنّي، قال المازني: «وربّ حرف هكذا، فاحفظ ما جاء من هذا ولا تقسْه فإن مجرى بابه على خلاف ذلك.»[٤٩]

وقد شرح ابن جنّي عبارة المازني، فقال: «وقوله: فاحفظ هذا ولا تقسه، أي لا تقل في استقام: استقوم، ولا في استعان: استعون، فإن هذا خارج عن القياس والاستعمال جميعاً.[٥٠]

وقد حاول ابن جنّي مستطرداً على كلامه السابق ذكر العلة في تصحيح الألفاظ السابقة دون إعلالها؛ فإن هذا مما يؤكد اهتمام العرب «بإخراج ضرب من المعتل على أصله، وأنّه إنما جعل تنبيهاً على الباقي، ومحافظة على إبانة الأصول المغيّرة». وقد نعت ابن جنّي هذا بأنه «ضربٌ من الحكمة في اللغة العربية».[٥١]

والحقّ أن هذه العبارة هي صنو تسمية هذا الخروج بالاستحسان وهو ما اورده ابن جنّي نفسه في باب الاستحسان من كتابه (الخصائص).

ولكنّ ابن جنّي يشير إلى اختلاف اللهجات العربية ممّا أدى إلى اختلاف وجهات نظر اللغويين؛ فهذا يعقوب بن السكّيت (ت ٢٤٤ هـ) يحكي: «اغالت المرأة وأغيلت، إذا سقت ولدها الغيل»، ويبدو أن ما حكاه ابن السكّيت - وهو من اللغويين الكوفيين[٥٢]. يخالف ما ذهب اليه البصريون حيث يستدرك أبو الفتح على حكاية ابن السكّيت بقوله: «ولا يعرف أصحابنا الاعتلال.»[٥٣] وهذا الذي ذكره ابن جنّي خالفه فيه ابن عصفور الذي روى أنّ أبا زيد الأنصاري (ت ٢١٥ هـ) - وهو بصري[٥٤]. حكى: «أغيلت المرأة وأغالت، بالتصحيح والإعلال».[٥٥] وقد أشار ابن عصفور إلى أن وزن (أفعل) هو الذي شذّ عن بقية اضرابه من الألفاظ، نحو: أطيب، وأجود، وأغيلت المرأة، واطولت. غير أنه ذكر أنه قد سمع: اطال، وأجاد، وأطاب.

ويلاحظ أن أغلب الألفاظ التي ذكرت فيما خرج عن أصل بابه هي من وزني: أفعل واستفعل ممّا تأتي العين فيه ـ على الأصل ـ حرف علّة (الياء أو الواو)، ثم تبدل في هذين الوزنين بالألف، كما في: (قوم)؛ نقول: أقام، واستقام.

وأما النوع الثاني ممّا ذكره ابن جنّي في الضرب الرابع من الاستحسان وهو: «ما يخرج تنبيهاً على أصل بابه «فهو مضارع الفعل الماضي المزيد بهمزة في أوله على وزن (أفعل)، نحو: أكرم، وأحسن. والقاعدة تقرّر أن مضارع هذا الوزن يجب أن يكون: يُفْعل؛ أي: يُكْرم ويُحْسن؛ بحذف همزة أفعل تخفيفاً.

وقد ذكر سيبويه هذه القاعدة في باب (لحاق الزيادة بنات الثلاثة من الفعل)، فقال: «فأما الهمزة فتلحق أولاً ويكون الحرف على (أفعل)، ويكون يَفْعل منه: يُفْعِل، وعلى هذا المثال يجيء كل أفعل. فهذا الذي على أربعة أبداً يجري على مثال يُفْعِل في الأفعال كلها، مزيدة وغير مزيدة». ثم نقل عن شيخه الخليل أن القياس «أن تثبت الهمزة في يُفْعِل ويُفْعَل وأخواتهما. ولكنهم حذفوا الهمزة في باب (أفعل) من هذا الموضوع فاطرد الحذف منه». ثم ذكر أن علّة هذا الحذف» لأن الهمزة تنقل عليهم، فكثر هذا في كلامهم فحذفوه، واجتمعوا على حذفه». ثم بيّن سبباً آخر لحذف الهمزة «لأنه زيادة لحقته زيادة، فاجتمع فيه الزيادة وأنه يستثقل، وأنّ له عوضاً إذا ذهب». ولكنه يستدرك على هذه القاعدة أن الضرورة الشعرية قد تلجيء الشاعر أن يثبت الهمزة، كما قال الراجز (وهو خِطام المُجاشعيّ):

وصالياتٍ ككَما يُؤْثَفَيْنْ

وإنما هي من : أَثْفَيت.[٥٦]

وهذا الذي ذكره سيبويه وشيخه الخليل هو الذي ردّده اللغويون من بعدهما؛ فقد ذكر المبرّد أن الأصل في مضارع أفعلت في نحو: أكرم وأحسن أن يكون: يُؤْكرم ويُؤْحسن، حتى يكون على مثال يدحرج؛ لأن همزة أكرم بحذاء دال يدحرج. وحقّ المضارع أن ينتظم ما في الماضي من الحروف، ولكن حذفت الهمزة لأنها زائدة. ولكنّ المبرّد استدرك بأن أجاز في حالة اضطرار الشاعر إثبات الهمزة، واحتج لذلك بالرجز الذي احتج به الخليل (.. يُؤْثَفَيْنْ)، وزاد عليه قول الراجز: (وهو أبو حيان الفقعسيّ):

فإنه أهل لأن يؤكرما[٥٧]

ويذهب ابن السراج (ت ٣١٦ هـ) إلى أن وزن يؤكرم هو يؤفعل.[٥٨]

وأما الصرفيون فيقسمون الحذف إلى قسمين: قياسي وغير قياسي، فأما القياسي فهو ما كان لعلة تصريفية سوى التخفيف كالاستثقال، والتقاء الساكنين. وأمّا غير القياسيّ فهو

ليس لعلة تصريفية. وقد جعلوا من الحذف القياسي ما يتعلق بالحرف الزائد في مضارع (أَفْعَلَ)، فهذا ممّا يجب فيه حذف همزة افعل كراهة اجتماع همزتين في المبدوء بهمزة المتكلم، نحو: اكرم أُأَكرمُ إذ يقال في مضارعه أُكْرم. وقد حمِل على المضارع المبدوء بالمهمزة المضارع المبدوء بحروف المضارعة الأخرى: الياء والتاء والنون (يُكْرم، تُكْرم، نُكْرم). امّا قول الراجز: «يؤكرما» فيعتبر من الشواذ.(٥٩)

ونلحظ من كل ما ذكر أن ما اصطلح عليه ابن جنّي بالاستحسان هو ما وسمه اللغويون قبله بكراهة الاستثقال او الميل إلى التخفيف.

٥ - أمثلة من الاستحسان في غير الباب المعقود له في الخصائص:

أورد ابن جنّي في باب (في تعارض السماع والقياس) أن من الألفاظ ما «ورد شاذاً عن القياس ومطرداً في الاستعمال» كقولهم في جمع (فاعل) - ممّا تقلب عينه همزة كحائك وخائن - على وزن، (فَعَلة): الحَوَكَة والخَوَنة، وقياسه في الاصل: حاكة وخانة. ولم يتجاوز العرب ذلك إلى بقية الألفاظ، فهم لا يقولون في نحو بائع: بيعة، وسائر: سيرة. وقد علّل ابن جنّي ذلك بأن ما شذّ من هذا هو ممّا عينه واو لا ياء؛ وذلك لقرب الألف من الياء وبعدها عن الواو. وعلى هذا لتصحيح نحو (البَيَعة).

وفسّر ابن جنّي الاستحسان في قياس جمع قلب الياء ألفاً وذلك أن الألف لمّا قربت من الياء أسرع انقلاب الياء إليها، فهم يقولون في النسبة إلى طيّء: طائيّ، وفي النسبة إلى الحيرة: حاريّ، وكذلك يقولون في «حيحيت، وعيعيت، حاحيت، وعاعيت، وهاميت، وقلّما ترى في الواو مثل هذا».

ويخلص ابن جنّي إلى أنّ كثرة قلب الياء الفاً كان «استحساناً لا وجوباً».(٦٠)

ثالثاً: تاثير ابن جنّي

أ - جعل أبو البركات الأنباري (ت ٥٧٧ هـ) الاستحسان فصلاً من فصول كتابه المختصر (لمع الأدلة في أصول النحو). ويظهر أن الأنباري قد تاثر بابن جنّي من حيث الاقتداء بالمصطلح ودلالته إلا أنه حاول ان يضيف أمثلة غير تلك التي ذكرها ابن جنّي. وقد بدأ بتعريف الاستحسان نقلاً عن علماء سابقين. ومن أشهر هذه التعاريف اثنان: أولهما أنه: «ترك قياس الأصول لدليل»، وثانيهما أنه: «تخصيص العلّة».

ثم مثّل الأنباري لترك قياس الأصول لدليل بما ذهب اليه بعض النحويين من أنّ «رفع الفعل المضارع لسلامته من العوامل الناصبة والجازمة». ثمّ ذكر أن من النحويين من يرى أن

المضارع «ارتفع بالزائد في أوله». وقد ردّ الأنباري الرأي الثاني لأنه «مخالف لقياس الأصول». وعلل ذلك بقوله: «لأنّ الزائد جزء من الفعل المضارع... وإذا كان الزائد جزءاً منه فالأصول تدل على أنّ العامل يجب ان يكون غير المعمول وألا يكون جزءاً منه».

وأما تخصيص العلّة فمثل له الأنباري بأن (أرض) قد جمعت بالواو والنون، فقيل: (أرضون). والاستحسان في هذا الجمع أن الواو والنون عوض عن حذف تاء التأنيث؛ لأنّ الأصل أن يقال في أرض: أرضه. ويستدرك المؤلف أن هذه «العلة غير مطردة»، ويبيّن أنها تنتقض بالألفاظ التالية: شمس، ودار، وقدر؛ وأصل هذه الألفاظ: شمسة، ودارة، وقدرة. ولا يجوز جمعها بالواو والنون.[٦١]

ب ـ تناول جلال الدين السيوطي (ت ٩١١ هـ) الاستحسان في كتابه (الاقتراح) ونقل فيه ما ذكره ابن جنّي والأنباري وقد زاد في أمثلة الاستحسان منها ما نقله عن ابن جنّي في غير باب الاستحسان؛ فقد جعل السيوطي من الاستحسان «ما يبقى الحكم فيه مع زوال علّته». وهذا عنوان باب من أبواب الخصائص.[٦٢] وأما الامثلة التي ذكرها السيوطي فهي ضربان: ضرب مما نقله عن ابن جنّي كقول الشاعر (عياض بن أم درّة أو ابن درة الطائي):

حِميٌ لا يُحَلُّ الدّهرَ إلا بإذننا ولا نسأل الأقوام عقد المياثق

والشاهد في الاستحسان (الميثاق)، ويذهب السيوطي إلى أن «الشائع في جمع ميثاق: مواثق» وذلك برد الواو إلى أصله لزوال العلّة الموجبة لقلبها ياءً، وهي الكسرة. ولكنّ الشاعر استحسن ابقاء القلب، وإن زالت العلة من حيث إن الجمع غالباً تابع لمفرده إعلالاً وتصحيحاً. ونقل عن ابن جنّي أنه يقال في تحقيره على هذه اللغة: مُيَيْثيق.[٦٣]

وأما الضرب الآخر من الاستحسان فقد نقله السيوطي عمّن سمّاه (صاحب البديع). قال في موضوع (الممنوع من الصرف): «إذا اجتمع التعريف العَلَمي والتأنيث السماعي، أو العجمة في ثلاثي ساكن الوسط، كهند، ونوح، فالقياس منع الصرف، والاستحسان الصرف لخفته».[٦٤]

وكان سيبويه قد ذهب إلى أن الاسماء الأعجمية الثلاثية الساكنة الوسط كنوح وهود ولوط فتصرف لخفتها».[٦٥] وأما الأسماء المؤنثة فيجوز فيه الصرف وعدمه، وجعل سيبويه «ترك الصرف أجود».[٦٦] وقد بين أبو سعيد السيرافي (ت ٣٦٨ هـ) جواز الصرف وعدمه عند المتقدمين من النحاة. وإن كان الأقيس عند سيبويه ترك الصرف لأنه قد اجتمع فيه التأنيث والتعريف؛ إذ إن نقصان الحركة ليس ممّا يغيّر الحكم. وقد علّل السيرافي (للاستحسان في صرف هذه الأسماء)؛ «لأنّ هذا الاسم قد بلغ نهاية الخفّة في قلة الحروف والحركات، فقاومت خفتها أحد الثقلين». وكان الزّجّاج (ت ٣١١) لا يجيز الصرف لعدم ثبوت حجة عنده.[٦٧]

وهكذا نرى أن الانباري والسيوطي قد أفادا مما ذكره ابن جنّي في باب الاستحسان، ولم يزيدا عليه إلا في بعض الأمثلة. وهذه الامثلة لا تتجاوز الحدود التي حدها ابن جنّي في الاستحسان كطلب الخفة وكراهة الاستثقال.

الخلاصة :

إن باب الاستحسان - وهو في الأصل باب من أبواب الفقه - قد استخدم في اللغة لتعليل ما كانت العرب تستحسنه في صياغة ألفاظها ممّا خرج عن مقاييسها المطردة. وكان أبو الفتح عثمان بن جنّي أول لغوي عربي استخدم هذا المصطلح مع أنه لم يكن الرائد في معالجة قضايا الاستحسان في اللغة. وقد أراد ابن جنّي أن يبين أن ليس كل ما صاغه العرب ممّا خرج عن القياس يعدّ شاذّاً ومرفوضاً، بل إن المسموع من الألفاظ يعدّ أولى بالاستعمال من المقيس، ولكننا يجب ان نقف عنده ولا نتجاوزه في القياس عليه دفعاً لمخالفة مقاييس العربية التي رسخها اللغويون. وكذلك أراد ابن جنّي أن يبين أن طلب الخفة وكراهة الاستثقال هي من الأسباب الموجبة للاستحسان عند العرب.

ويلاحظ أن ابن جنّي لم يكن مبتدعاً لموضوعات الاستحسان ومعالجاته في اللغة، ولكنه مبتدع لاستخدام المصطلح في علوم اللغة باقتفاء خطوات الفقهاء - وخاصة فقهاء المذهب الحنفي - الذين جعلوا الاستحسان أحد أدلتهم الفقهية. ويلاحظ أيضاً أن ابن جنّي قد احتذى في معالجاته اللغوية حذو شيوخه من علماء المدرسة البصرية؛ فقد وجدنا أن جذور آرائه لها أصل في كتاب سيبويه وفي كتب شيوخه البصريين وتلامذتهم كالمازني والمبرد وابن السراج وأبي علي الفارسي. ولكنّ ابن جنّي كان رائداً في استخدام الاستحسان في موضوع أصول اللغة، وقد اقتفى أثره عدد من العلماء كالأنباري والسيوطي.

والله ولي التوفيق

Ibn Jinni's Concept of Al-Istihsan

Received on 19/10/1994 Accepted for Publication on 27/6/1995

Mahmoud Abdalla Jaffal*

ABSTRACT

This paper tackles one aspect of etymological studies called Al-Istihsan. The term is often used by Muslim Fiqh (Jurisprudence) scholars as a source of implicit analogy.

Ibn Jinni borrowed the term and its concept to apply them on certain linguistic matters, and then to explain formation of words which do not conform to the rules of analogy in Arabic. Such diversities from the rules have always been labeled as anomalous. But, by the notion of al-Istihsan, these words are acceptable since they were heared from eloquent Arabs, speakers and poets, though similar formation of words would never be acceptable. Hence, any matter concerning al-Istihsan must have logical linguistic explanation. Otherwise the formation of such words would never be classified as eloquent Arabic.

* Assistant Professor, Depaitment of Arabic Language, Faculty of Arts, University of Jordan.

المراجع

١ – الكتاب ٥م، تحقيق عبد السلام محمد هارون ١٤٠٣هـ، ١٩٨٣، عالم الكتب، الطبعة الثالثة، جـ٤، بيروت، ص٤٣٠؛ وانظر: الخصائص، جـ ١ ص ٦٨ ـ ٦٩.

٢ – الخصائص ٣م، تحقيق محمد علي النجار، د. ت، دار الهدى للطباعة والنشر، بيروت، جـ ١ ص ٦٤.

٣ – سر الفصاحة، دار الكتب العلمية، ١٩٨٢، بيروت.

ولمزيد من التفصيل حول مواقف النقاد والبلاغيين العرب انظر، هلال، ماهر مهدي، ١٩٨٠، جرس الالفاظ ودلالتها في البحث البلاغي والنقدي عند العرب، دار الرشيد للنشر، بغداد، ص ٢١ وما بعدها.

٤ – الخصائص، جـ ١ ص ٩٦ وما بعدها.

٥ – المصدر نفسه، جـ ١ ص٢.

٦ – الشيباني هو محمد بن الحسن (ت ١٨٩ هـ) صاحب أبي حنيفة، وضع في الفقه عدداً من الكتب منها، الجامع الكبير، والجامع الصغير، والمبسوط، وقد ذكر احمد أمين ضحي الإسلام، ٣ م، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر «١٩٦٤»، الطبعة السابعة، جـ٢، القاهرة، ص ٢٠٤، أن كتبه كانت عماد من أتى بعده في فقه أبي حنيفة.

ويذكر محقق الخصائص، المقدمة، جـ ! ص ٤١، أن ابن جني كان معنياً بكتب محمد بن الحسن، وكذلك كان شيخه أبو علي الفارسي.

ويذهب سعيد الأفغاني في مقدمة تحقيقه لرسالتي أبي البركات الأنباري، الإغراب في جدل الإعراب، ولمع الأدلة، دار الفكر، ١٩٧١، ط٢، بيروت، ص ١٩، إلى أن النحاة قد ترسموا خطى محمد بن الحسن والشافعي في الاحتجاج بقواعد تشبه ما للفقهاء من قياس وعلل.

٧ – «أصحابنا» لقب يطلقه ابن جنّي على علماء اللغة البصريين، ولكنّ محقق الخصائص يرى أن المعنيّ به في النص «أتباع بني حنيفة»، مقدمة الخصائص، جـ ١، ص ٤٠.

٨ – الخصائص، جـ ١ ص١٦٣.

٩ – المصدر نفسه، جـ ١، ص ١٤٤

١٠ – المصدر نفسه، جـ١، ص٢١٤.

١١ – المصدر نفسه، جـ ١، ص١٧٩.

١٢ – المصدر نفسه، جـ ١، ص ٢٠٦.

١٣ – أمين أحمد، ضحى الإسلام، جـ ٢، ص ١٨٧، وهو يذهب إلى أن أبا حنيفة قد توسع في القياس والاستحسان فيما لم يكن فيه أثر كتاب ولا أثر صحيح.

١٤ – الشريف الجرجاني، علي بن محمد بن علي (ت ٨١٦ هـ)، التعريفات، دار الكتاب العربي، ١٩٨٥، بيروت، ط ١، ص٨٢.

١٥ – الخوارزمي، محمد بن أحمد بن يوسف (ت ٣٨٧ هـ)، مفاتيح العلوم، تحقيق إبراهيم الأبياري، ١٩٨٤، دار الكتاب العربي، بيروت، ص ٢٣.

١٦ – التعريفات، ص ٨٢ – ٨٣.

١٧ – خليل، العبد، ١٩٨٩، «أثر مآلات الأفعال في تكييفها الشرعي»، مجلة دراسات، العلوم الإنسانية، م١٦ ع٣، ص ١٨٨ وما بعدها.

١٨ – الزرقاء، مصطفى أحمد، ١٩٦٧ – ١٩٦٨، المدخل الفقهي العام، ٢م، مطابع الف باء الأديب، دمشق، ط٩، ص٧٨ – ٨١.

١٩ – يرى محقق الخصائص، محمد علي النجار، المقدمة، جـ ١ ص ٤ – ٤١، أنّ ابن جنّي كان حنفيّ المذهب، وإن لم يكن حنفيّاً فقد كان له هوى في هذا المذهب، وانعطاف نحوه. وأضاف محقق الخصائص أنّ ابن جنّي كان «ينصر الحنفية على الشافعية». وقد يتضح هذا من خلال تبنّي ابن جنّي لفكرة الاستحسان. وأشار أحمد أمين في ضحى الإسلام، جـ ٢ ص ٢٢٥، إلى أن الشافعي «أنكر الاستحسان وهاجم القائلين به».

٢٠ – الخصائص، جـ ١ ص ١٣٣، هامش رقم (٢).

٢١ – المصدر نفسه، جـ ! ص ١٣٣. وذكر السامرائي، فاضل، ١٩٦٩، ابن جنّي النحوي، دار النذير للطباعة والنشر والتوزيع، بغداد، ص ١٦٩ ـ ١٨٣، أن «ما لاحظته العرب في كلامها من العلل» يقع في سبعة عشر نوعاً، ومنها الاستحسان، وهو ليس علّة أصيلة، بل يرجعه أبو افتح ابن جنّي إلى علل أخرى كالاتساع والتصرف، أو إلى علّه الشبه.

٢٢ – لمع الأدلة، ص ١٣٣ – ١٣٤.

٢٣ – الزجاجي، الايضاح في علل النحو، تحقيق، مازن المبارك، ١٩٧٩، دار النفائس، ط٣، بيروت، ص٦٦.

٢٤ – زعم ابن جنّي في باب علل العربية، الخصائص، جـ ١ ص ٤٨ – ٤٩، ان علل النحويين أقرب إلى علل المتكلمين منها إلى المتفقهين؛ وذلك «لأنهم يحيلون على الحسّ. ويحتجون بثقل الحال أو خفتها على النفس». وقد بين أيضاً أن طلب الخفة وتجنب الثقل في الألفاظ هو الذي يكتنف علل النحويين. ومن بين أمثلته الكثيرة أن ياء ميزان وميعاد قد انقلبت عن واو ساكنة، لثقل الواو بعد الكسرة، ولأن في ذلك من «قوة الكلفة في النطق به».

وقد رفض أحد الدارسين المحدثين ما ذهب اليه ابن جنّي من جعل علل النحويين ضعيفة كعلل المتفقهين، فإنّ علل المتفقهين ليست كذلك. فاضل، ابن جنّي النحوي، ص ١٥٩ وما بعدها.

٢٥ – الخصائص، جـ ١ ص ١٣٤، ابن جنّي، سرّ صناعة الإعراب، تحقيق، حسن هنداوي، ١٩٨٥، ٢م، دار القلم، دمشق، جـ ٢ ص ٥٩١ وما بعدها.

٢٦ – الخصائص، جـ ١ ص ٨٧، سر صناعة الإعراب، جـ ٢ ص ٥٩١.

٢٧ – الكتاب، جـ ٤ ص ٣٦٤، ٣٨٩، المازني، أبو عثمان، التصريف، ورد النصّ ضمن كتاب ابن جنّي المنصف في شرح تصريف المازني، ٣م، تحقيق ابراهيم مصطفى وعبدالله أمين، ١٩٥٤، ١٩٦٠، مطبعة البابي الحلبي، مصر، جـ ٢، ص ١٥٧، المبرد، محمد بن يزيد (ت ٢٨٥هـ)، المقتضب، ٢م، تحقيق محمد عبدالخالق عضيمة، د، ت، عالم الكتاب، بيروت، جـ ١ ص ١٧٠ ـ ١٧١، ابن السراج أبو بكر، (ت ٣١٦ هـ)، الأصول في النحو، ٣م، تحقيق، عبدالحسين الفتلي، ١٩٨٥، مؤسسة الرسالة، بيروت، جـ٣ ص ٢٦٦، فقد ذكر ابن السراج أن العرب «تبدل الواو من الياء في فعلى إذا كانت أسماء والياء في موضع اللام، يقولون؛ لك شروى هذا الثوب، وإنما هي من شريت، وتقوى، وإنما هي من التقية. وإن كانت صفة تركوها على أصلها، قالوا: امرأة خزيا، وريا ولو كانت ريّا اسما لكانت روّا لأنك كنت تبدل واواً موضع اللام».

٢٨ – الكتاب، جـ ٤ ص ٣٨١.

٢٩ – المنصف، جـ ٢ ص ١٥٧ ـ ١٥٨، وابن يعيش، موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش، (ت ٦٤٣هـ) شرح المفصل، ١٠م، عالم الكتب، بيروت، ومكتبة المثنى، بغداد، د. ت، جـ ١٠ ص ٩٧ ـ ٩٨؛ وابن عصفور الإشبيلي، علي بن مؤمن بن محمد (ت ٦٦٩ هـ)، الممتع في التصريف، ٢م، تحقيق فخر الدين قباوة، ١٩٧٩، دار الآفاق الجديدة، ط٤، بيروت، جـ ٢، ص ٥٤٢ وما بعدها.

٣٠ – الخصائص، جـ ١ ص ١٣٦.

٣١ – هو المخالفة في القياس لما شاع واطرد في اللغة، وقد يكون الخطأ مقصوداً لمخالفته المألوف، أو قد يكون توهّماً. لمزيد من التفصيل حول ظاهرة القياس الخاطىء في اللغة العربية، انظر، أنيس، ابراهيم، ١٩٨٥، من أسرار اللغة، مكتبة الأنجلو المصرية، ط٧، القاهرة، ص٣٠ وما بعدها.

٣٢ – الكتاب، جـ ١ ص ١٦٤.

٣٣ – ابو محمد عبالله جمال الدين، قطر الندى وبل الصدى، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية للطباعة والنشر ١٩٨٤م، بيروت، ص٢٧٠.

٣٤ – ألخصائص، جـ ١ ص١٣٧.

٣٥ – جـ ٢ ص ٧٣٦ وما بعدها.

٣٦ – المصدر نفسه. وقد اورد ابن جنّي كلاماً شبيهاً في معالجته لصيغة (قِنْية)، فقد «رُوي ايضاً: قُنْية، وقِنوة، وقُنوة، وقالوا أيضاً، قنوت، وقَنيت»، ويعلق ابن جني على اختلاف روايات هذه اللفظة بقوله، «فمن

قال: قَنيْت فلا نظر في قِنْية، وقُنْية في قوله. ومن قال، قنوت، فإن كان ممن يقول قُنْية، فالكلام في إبدال الواو ياء في قوله هُو الكلام في قول من قال، صُبْيان».

٣٧ – الخصائص، جـ ١ ص ١٣٧. يقول حسن هنداوي، محقق سر صناعة الإعراب، مقدمة التحقيق، جـ! ص٣٩، «ونحن نراه أحياناً يحكم في تفسير الظواهر اللغوية مقاييس التصريف التي رواها عن أصحابه البصريين».

٣٨ – الخصائص، جـ ١ ص ١٣٧.

٣٩ – انظر: سر صناعة الإعراب، جـ٢، ص ٧٣٧. وقد ذكر ابن فارس، مقاييس اللغة، مادة ع ذي، أنّ «عِذْي من قولهم: أرَضون عَذَوات، ومعنى عِذْي، طيبة التربة، وقال الخليل وغيره، الأرض الطيبة التربة الكريمة المنبت».

٤٠ – الخصائص، جـ ! ص ١٣٧.

٤١ – المصدر نفسه.

٤٢ – المصدر نفسه؛ وانظر، سر صناعة الإعراب، جـ٢، ص ٧٣٧، وقد ذكر ابن فارس احمد، (ت ٣٩٥)، مقاييس اللغة، ٦م، تحقيق عبدالسلام محمد هارون، ١٩٧٩، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، مادة هـ و ر، أن أصل المادة هـ و ر - وهو يدل على تساقط شيء - ولم يذكر لها أصلاً بالياء.

٤٣ – سر صناعة الإعراب، جـ ٢ ص ٥٩٢ – ٥٩٣.

٤٤ – ذكر الفيروز آبادي، مجد الدين محمد بن يعقوب، ت ٨١٦هـ، القاموس المحيط، المؤسسة العربية للطباعة والنشر، ١٩٥٢، بيروت، مصوّر عن طبعة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر، مادة دام، أن اللفظة بالواو والياء؛ فقال، «وما زالت السماء دَوْماً دَوْماً، ودَيْماً دَيْماً، دائمة المطر، ودامت السماء تُديم دَيْماً، ودومت وأدامت» وقد ورد دوّم وديّم في قول الراجز،

هو الجواد بنُ الجواد بن سبلْ إن دوضموا جادوا وإنْ جادوا وَبَلْ

روى ابن قتيبة، عبدالله بن مسلم (ت ٢٧٦هـ)، أدب الكاتب، تحقيق محمد محي الدين عبدالحميد، مطبعة السعادة، ١٩٦٣، ط٤، مصر، ص٧٧ ديّموا.

وذكر محقق التصريف الملوكي محمد سعيد بن مصطفى النعسان الحموي، مطبعة شركة التمدن الصناعية، مصر د. ت، هامش ص٢٢، أن في قوله ديّموا، شذوذاً وخروجاً عن النظائر، وذلك أن الديمة أصل الياء فيها واو لأنها مشتقة من الدوام، ولكن الواو لما سكنت وانكسر ما قبلها قلبت ياء، فكان ينبغي حين ذهبت الكسرة الموجبة لانقلاب الواو أن ترجع إلى أصلها، فيقول، دوّموا، «وانظر، الخصائص، جـ١، ص ١٤٣؛ والمنصف جـ٣، ص ٥٧، التصريف الملوكي، ص ٢٠ – ٢١.

٤٥ – الخصائص، جـ١ ص ١٤٣، وانظر، ابن فارس، مقاييس اللغة، مادة غ د و.

٤٦ – الخصائص، جـ ١ ص ١٤٣ ـ ١٤٤.

٤٧ – المصدر نفسه، جـ ١ ص ٩٩.

٤٨ – الكتاب، جـ ٤ ص ٣٤٥ – ٣٤٦. فقد ذكر سيبويه في باب، ما لحقته الزوائد، من الأفعال المعتلة ذوات الثلاثة انه إذا «كان الحرف الذي قبل الحرف المعتل ساكناً في الأصل، ولم يكن الفاً ولا واواً ولا ياء، فإنك تسكن الحرف المعتل وتحوّل حركته على الساكن، وذلك مطرد في كلامهم». ثم ذكر ان علّة ذلك في كلام العرب» كراهة أن يحوّل إلى ما ليس من كلامهم». امّا الألفاظ التي ذكرها فهي: أجاد، وأقال، وأبان، واستراث، واستعاذ، وغيرها. ثم استثنى من نحو هذه الألفاظ عدداً من الألفاظ غير المعتلة ممّا أسكن ما قبله، وقد جاء على الأصل كأجود، وأصول، واستحوذ، وغيرها، وقد وصف سيبويه ذلك بأنه ليس بمطرد.

٤٩ – المنصف، جـ ١ ص ٢٧٦، وانظر المبرد، المقتضب، جـ ٢ ص ٩٨.

٥٠ – كرّر ابن جنّي آراء شيوخه البصريين في الاقتصار على الألفاظ الواردة عن العرب، وعدم القياس عليها، وقد بين علّة ذلك بقوله: «لأن الغرض فيما ندونه من هذه الدواوين، ونثبته من هذه القوانين إنما هو ليلحق من ليس بأهل اللغة بأهلها، ويستوي من ليس بفصيح ومن هو فصيح، فإذا ورد السماع بشيء لم يبق غرض مطلوب، وعُدل عن القياس إلى السماع». ومن هذا تتضح الغاية العملية من المطرد في الاستعمال الشاذ في القياس. انظر، المنصف، جـ ١ ص ٢٧٩؛ وقارن: الخصائص، باب في تعارض السماع والقياس، جـ ١ ص ١١٧ وما بعدها.

٥١ – المنصف، جـ ١ ص ٢٧٧ – ٢٧٨.

٥٢ – أبو يوسف يعقوب بن اسحاق السكيت، انظر ترجمة، الزبيدي أبو بكر (ت ٣٧٩ هـ) طبقات النحويين واللغويين، تحقيق محمد أبو الفضل ابراهيم، ١٩٨٤، دار المعارف، ط ٢، مصر، ص ٢٠٢ وما بعدها.

٥٣ – المنصف، جـ ١ ص ٢٧٧، ٢٧٩.

٥٤ – سعيد بن أوس بن ثابت، أحد لغويي البصرة، انظر ترجمته، الزبيدي، طبقات النحويين واللغويين، ص ١٦٥ ـ ١٦٦.

٥٥ – الممتع في التصريف، جـ ٢ ص ٤٨٢.

٥٦ – الكتاب، جـ ٤ ص ٢٧٩ – ٢٨٠.

ـ صاليات: هي أثافي القدر؛ لأنها صليت النار أي وليتها باشرتها.

ككمايؤثفين، أي كمثل حالها إذا كانت أثافي مستعملة، هامش الكتاب جـ ٤ ص ٢٨٠، وقد ذكر سيبويه هذا الرجز في موضع آخر محتجاً بأن الكاف في (ككما) بمعنى، مثل، الكتاب، جـ! ص ٣٢.

٥٧ – يرى المبرد أن مضارع أكرم للمتلكم، أأكرم تجتمع فيه همزتان «وهذا ما كرهه العرب فحذفوا الهمزة

(يعني همزة أَفْعَل) إذا كانت زائدة» وصارت حروف المضارعة تابعة للهمزة التي يعنى بها المتكلم نفسه، المقتضب، جـ٢ ص ٩٧ وانظر، المنصف، جـ١، ص١٩٢.

٥٨ – الأصول، جـ٣ ص ٣٢٣ – ٣٢٤؛ وانظر، ابن عصفور الإشبيلي، الممتع في التصريف، جـ٢ ص٤٢٦.

٥٩ – الحملاوي، الشيخ أحمد، د. ت، شذا العَرف في فن الصرف، المكتبة الثقافية، بيروت، ص ١٥٢.

٦٠ – الخصائص، جـ١ ص ١٢٢ ـ ١٢٤. وذكر جنّي في الباب نفسه أن في (الناقة) معنى الفعل؛ وذلك أنها (فَعَلة) من التنوق في الشيء وتحسينه، واحتج بقول ذي الرمة:

كأن عليها سحق لفق تنوفتْ بـه حضرميات الأكفّ الحوائك

وفسّر أبو الفتح ذلك أن الناقة ممّا يتحسن به ويُزدان بملكه، وبالإبل يتباهون، وعليها يحملون ويتحملون؛ ولذلك قالوا لمذكرها؛ الجمل، ووزنه فَعَل من الجمال، كما أنّ الناقة فَعَلة من التنوّق.

وقد عرض ابن جنّي نظرته اللغوية هذه على شيخه أبي علي الفارسي مضيفاً إليها أمثلة أخرى كالوشي والديباج وهذا «ما يؤثر ويستحسن»، فرضيه أبو علي وأحسن تقبله. وخلص ابن جنّي إلى أن صيغة استنوق هي من باب استحوذ ، من حاذ يحوذ.

٦١ – لمع الأدلة، ص ٣٣ – ١٣٤.

٦٢ – الخصائص، جـ ٣، ص ١٥٧ ـ ١٦٤.

٦٣ – الاقتراح في علم أصول النحو، دار المعارف، حلب، ص ٧٦؛ وقارن، الخصائص، جـ٣ ص ١٦٠، فجّال، محمود، ١٩٨٩، الإصباح في شرح الاقتراح، دار القلم، دمشق، ص ٣٧٥.

٦٤ – الاقترح، ص ٧٦، وقد علّق فجّال، الإصباح ص ٣٧٦، على ذلك بقوله، أي، فعلّة الصرف الاستحسان مع قيام علّة المنع، والخفة علّة الاستحسان».

٦٥ – الكتاب، جـ٣ ص٢٣٥.

٦٦ – المصدر نفسه، جـ٣ ص٢٤٠.

٦٧ – المصدر نفسه، جـ٣ ص ٢٤١، هامش، ١، وانظر، ابن هشام الأنصاري، شرح شذور الذهب، تحقيق محمد محي الدين عبدالحميد، ١٩٨٥، ط ١٠، ص ٤٥٤ – ٤٥٦.